دراسة تؤكد :مخاطر شبكات الغاز تفوق بمراحل أنبوبة البوتاجاز

مواجهة أخطار الغاز الطبيعى مطلب وضرورة قومية لوقف نزيف الخسائر فى الأرواح والممتلكات

تأهين تقدمه : ابتسام سعد

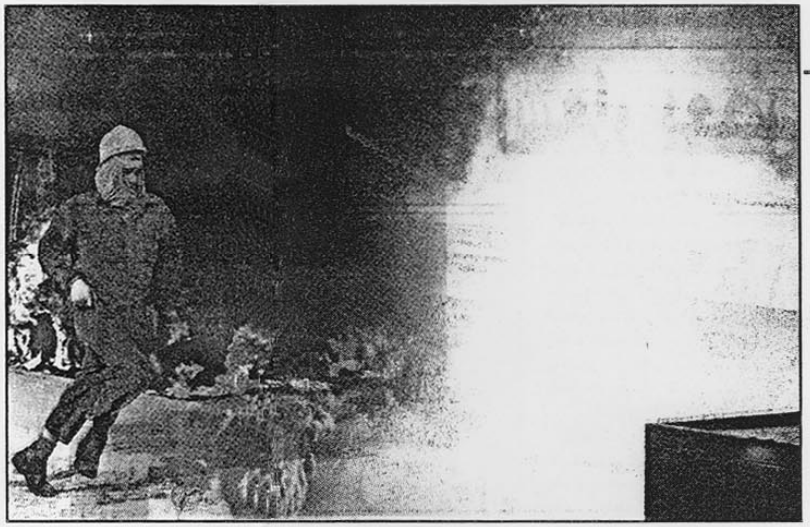

قبل عقود بدت أنبوبة البوتاجاز بمثابة الحل السحري لمئات الآلاف من الأسر المصرية التي كانت تعتمد على موقد الكيروسين وبمرور الوقت لم يعد هناك منزل إلا وبه أنبوبة بوتاجاز والتي حققت بدورها فوائد لا حصر لها إلا أنها شكلت في الوقت ذاته خطرا ماحقا وكم من كوارث خلفت وراءها ضحايا بالمئات سببتها أنبوبة البوتاجاز سواء في المستودعات أو في الشوارع أثناء النقل أو في المنازل والأمر لم يقتصر على المنازل بل منشآت وفنادق ومبان حكومية وتعددت الأسباب منها صلاحية العبوة نفسها وافتقارها إلى معايير الأمان وسوء استخدام العبوة ثم جاء مد أنابيب الغاز الطبيعي للمنازل باعتبارها وسيلة حضارية وبمثابة مشروع اقتصادي قومي لما يلعبه من دور حيوي في الحفاظ على البيئة من التلوث ومصدر أساسي من مصادر الطاقة وكانت البداية في القاهرة الكبرى ومنها إلى عموم البلاد ومعه أصبح الغاز الطبيعي طوق نجاة من مشاكل أنبوبة البوتاجاز التي كم عانت منها الأسر المصرية فلا لطوابير شراء الأنبوبة ولا عذاب انتظارها أو التسول للمستودعات للحصول على أنبوبة .

لكن المشكلة لم تنته بل ظهرت تداعيات ومخاطر تفوق ما سببته أنبوبة البوتاجاز من منطلق توافر عوامل الأمن.

وهذا ما أوضحته دراسة مهمة للدكتور ذكريا يحيى عفيفي محمد عضو وحدة بحوث الأزمات والكوارث كلية التجارة جامعة عين شمس

حوادث تتطلب آلية جديدة

فالتوسع في استخدامات الغاز الطبيعي يحمل في طياته خطرا يفوق بمراحل خطر احتمال انفجار أنبوبة البوتاجاز إذ ان وسيلة التحكم في أنبوبة البوتاجاز قد لا تتعدى إغلاق المحبس أو تحريك الأنبوبة إلى موضع متصل بالهواء الطلق وكلها أمور تبدو في المتناول لكن في حال أنابيب الغاز الطبيعي فالأمر ليس سهلا نتيجة المخاطر الناجمة عن احتمالات حدوث تسرب أو كسر في التوصيلات التي تتفاقم مع وقوع الزلزال أو حوادث انهيار المباني بما يؤدي إلى تعدد مصادر الحرائق في خلال فترة زمنية محدودة بما يفوق إمكانات المواجهة فضلا عن ان السيطرة على حوادث التسرب داخل المساكن والتي تنتج عن كسر العداد أو التوصيلات الداخلية تخرج عادة عن نطاق قدرة شاغلي المسكن ويكفي ما أظهرته البيانات الصادرة من جهات الاختصاص والتي أشارت إلى أن ٥,٢ ٪ من إجمالي حوادث الحريق على مستوى الجمهورية كانت بسبب أخطار الغاز مثل انفجار المواسير الرئيسية الناقلة للغاز والعبث بالمواسير الفرعية المركبة على واجهات البنايات ومداخلها وأخيرا تسرب الغاز داخل الشقق المستخدمة له نتيجة الإهمال.

الكود المصري يجب أن يتضمن بندا يلزم بتوفير وسيلة وقاية من الحريق بالتوازى مع توصيل الغاز للمنازل

المشكلة أن الكارثة عندما تتحقق وتندلع نسرع ونتخذ إجراءات عديدة في حين انه بإمكاننا العمل قبل أن تحدث الكارثة.

أن دور التامين

هنا مهم للغاية فشركات التامين تسعى إلى الوقاية واتباع الإجراءات والمعايير ومطابقة المواصفات وتحقيقا لمبدأ دفع الضرر قبل وقوعه فهناك حاجة ماسة وضرورة ملحة للنظر في إجراءات الأمن والسلامة والاشتراطات الوقائية من أجل تأمين مناطق استخدام الغاز وكذا لتخفيف العبء على إدارات الدفاع المدني المحلية والمركزية خاصة مع تزايد الاتجاه نحو الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة سواء في المنازل أو المنشآت الصناعية والتجارية ومحطات الكهرباء من ١٤ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٥ ٪ عام ٢٠٠٠ والانتهاء من توصيل الغاز إلى نحو مليون وحدة سكنية في مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس والمنوفية والقليوبية ووسط الدلتا في شبكة توصيل بلغ طولها ٢٦ الف كيلو متر مربع فخطة وزارة البترول تستهدف توصيل الغاز إلى ٦ ملايين وحدة سكنية باستثمارات تصل الى ٣٠ مليار جينه خلال السنوات العشر القادمة

إلزام القائمين على التنفيذ والمستفيدين معا باشتراطات الوقاية والأمان

كود حماية المنشآت من الحرائق

وهنا يلاحظ أنه بقراءة الكود المصري لحماية المنشآت من الحريق يتبين أنه عندما تناول تأمين مصادر واستخدامات الوقود فقد اقتصر على الوقود البترولي السائل دون التطرق إلى أهم الأخطار المسببة للحريق خاصة بعد أن اصبح الغاز الطبيعي عنصرا هاما في الاستخدامات المنزلية ولعلنا نتذكر الآن حريق عمارة مدينة نصر والذي فجر بدوره جملة من القضايا الهامة على رأسها أين كان الكود المصري لحماية المنشآت والمباني ضد الحريق وهكذا يجب أن يحوي الكود المصري بندا يلزم بتوفير وسيلة وقاية من الحريق تتلازم مع توصيل الغاز للمنازل وهو ما يمكن استخدامه كأداة للتحكيم كما يجب عدم إغفال اهمية وجود آلية اخرى إلى جانب الكود تتعلق بسلوكيات القائمين على التنفيذ والمستفيدين معا ومدى التزامهما باشتراطات هذا الكود

إدارة أخطار الغاز الطبيعي تتطلب الاستجابة السريعة واتخاذ التدابير للحد من آثارها

والدولة ممثلة في وزارة البترول وبدورها الممثلة في شركة غاز مصر أن تقدم الوسيلة الكفيلة بالحد منه وهذا المبدأ معمول به في الدول المتقدمة وعلي سبيل المثال فأن بعض الدول تلزم من يورد معدات كالدفايات التي تعمل بالوقود السائل أو بالغاز الطبيعي أن يورد أيضا معها أجهزة الإطفاء المناسبة وذلك حتى لا تضيع المسئولية وتجدر الإشارة إلى ان دول عربية مثل دبي وقطر والبحرين قد سبقتنا في هذا المجال بيد أنها الزمت بوجود جهاز إطفاء في كل مسكن تأمينا له وللغير من خطر الحريق الذي قد ينتقل من مسكن لآخر .

المنازل النسبة الأكبر

يلاحظ من أن المباني السكنية تستحوذ على النسبة الأكبر من حوادث الحريق مما يبرز أهمية التوجه نحو مخاطبة الجماهير ورفع درجة الوعي الثقافي بينها في التعامل مع هذا النوع من الكوارث للتقليل من آثارها السلبية من جهة وتوفير وسائل المكافحة الأولية للحريق في متناول شاغلي المباني السكنية من جهة أخرى

الأمر تجاوز الجدل وبات حتميا

توفير وسيلة حماية من الحريق ضد كافة أخطار شبكات الغاز يشكل مطلبا قوميا وضرورة ملحة لوقف نزيف الخسائر في الأرواح والممتلكات وتشير الدراسة الى ضرورة قيام وزارة البترول المسئولة عن توريد الغاز الطبيعى بالتفاوض مع ما تراه من الشركات المصرية الصانعة لأجهزة الإطفاء والتي يتوافر فيها استيفاء المواصفات القياسية ويفضل أن تكون مستوفية للاشتراطات الفنية طبقا للمعايير الدولية وذلك بغرض توفير خط إنتاج مستقل يعمل لحساب شركة غاز مصر ويورد جهاز إطفاء ذي سعة مناسبة وان تلزم الشركة الموردة بتوفير نظام الكشف الدوري وعمليات الصيانة والاختبار على الأجهزة المنصوص عليه قانونا بموجب المواصفات القياسية وذلك في جميع أنحاء الجمهورية من خلال فروع تنشئها لهذا الغرض وعلى أن يكون استمرار صلاحية هذا الجهاز شرطا لاستمرار بالغاز الطبيعي

من الطبيعي أن يضاف العبء المالي الخاص بتوفير جهاز إطفاء لكل وصلة غاز يتم مدها إلى المنشآت المختلفة والمساكن على تكلفة التوصيل أو قد يرى اتباع بدائل أخرى قد يكون منها إضافة تكلفته على فاتورة التركيب أو تقسيطها على فاتورة الغاز

يجب ألا ننسى ما حدث لفندق شيراتون هليوبوليس قبل سنوات فالحريق الذي اندلع به راحت معه ٨٤٧ مليون جينه وذلك بحساب تكلفة إعادة إنشاء الفندق بعد فترة توقف وتلك تبلغ ٢٣٨ مليون جينه بالإضافة إلى قيمة فوات الكسب عن السنوات الثماني وتبلغ ٢٠٨ ملايين جنيه مضافا إليها قيمة فقدان النصيب من السوق نتيجة توقف النشاط عن هذه السنوات وبحسبة بسيطة نجدها تبلغ ٤٤٠ مليون جنيه وكما يقول الدكتور زكريا عفيفي تتطلب عملية إدارة أخطار الغاز الطبيعي مراعاة ثلاثة اعتبارات أساسية الاستجابة السريعة لدرء الأخطار بإزالة مسبباتها واتخاذ التدابير التي من شانها الحد من آثارها وإمكانية المواجهة عند حدوثها وبالتالي التقليص من الأضرار وإعادة التوازن للمنشأة لحالتها الطبيعية .

جريدة الأهرام – ملحق الأهرام الاقتصادية ٢٠٠٥/٩/٤